الفصل الثالث:العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل الفضاء الجيوسياسي(المغاربي و الإفريقي).

تقديم:إن موقع الجزائر الاستراتيجي للجزائر اكسبها مقومات اقتصادية و سياحية خاصة في منطقة الصحراء لاحتوائها على الغاز الطبيعي و النفط ،لكن في المقابل فرضت عليها تهديدات للأمن القومي الجزائري ،خاضت في ظل سقوط الأنظمة في تونس و ليبيا ،و علاقات التوتر و التنافس مع المغرب خاصة في قضية الصحراء الغربية ،و صراع الزعامة ،بالإضافة إلى تهديدات القادمة من الساحل الإفريقي،مثل الأزمة في مالي ، الإرهاب ، الجريمة المنظمة ،الهجرة غير شرعية .بالإضافة إلى تهديدات الأمن الإنساني .حيث أثرت هذه التهديدات على البيئة المغاربية و الإفريقية وضع الأمن القومي الجزائري في وضع صعب و هاجس امني ،لذا رأت الجزائر أثرت على طبيعة العقيدة الأمنية الجزائرية ،وجعلها تبحث عن الإستراتيجية أمنية لمواجهة هذه التهديدات و هذا ما سيتم التطرق إليه في الفصل ،من خلال مبحثين:

المبحث الأول:تهديدات الأمن القومي الجزائري في الفضاء المغاربي و الساحل الإفريقي.

المبحث الثاني:الإستراتيجية الأمنية في التعامل مع التهديدات.

المبحث الأول:تهديدات الأمن القومي في الفضاء المغاربي و الساحل الإفريقي.

الجزائر في بيئة أمنية معقدة أفرزت العديد من التهديدات الأمنية مثل علاقات التنافس و التوت بين الجزائر و المغرب بسبب مشكلة الحدود و قضية الصحراء الغربية و صراع الزعامة ، بالإضافة إلى الحراك السياسي في تونس و ليبيا و تداعياته على الأمن القومي الجزائري،و التهديدات القادمة من الساحل الإفريقي، الأزمة المالي شكلت اكبر هاجس أمني للجزائر بالإضافة إلى الإرهاب ،الهجرة غير شرعية ،أزمة الطوارق.يتكون هذا المبحث يتكون من:

المطلب الأول:التهديدات الأمنية القادمة من المغرب.

المطلب الثاني:الأزمة في تونس و ليبيا كتهديد للأمن القومي الجزائري.

المطلب الثالث:أزمات الساحل الإفريقي كتهديد للأمن القومي الجزائري.

المطلب الأول:التهديدات الأمنية ضمن الفضاء المغاربي.

في البداية يجب الإشارة إلى المقصود بالدائرة المغاربية أو الفضاء الجيوسياسي المغاربي يشكل الموقع الجغرافي التميز لمنطقة شمال إفريقيا عنصرا هاما ،إذ يعتبر محور تلاقي أربعة أبعاد جيواستراتيجية موسعة و مرتبطة ،بدءا بالبعد المتوسطي و امتداداته الأوروبية شمالا ،البعد الإفريقي جنوبا ،و البعد شرق أوسطي شرقا امتدادا للخليج ،و أخيرا البعد الأطلسي غربا ،حيث تعتبر منطقة شمال إفريقيا محورا تقاطع ثلاث قارات (إفريقيا،أوروبا و أسيا) ،مما يزيدها أهمية إستراتجية بالغة في ظل المفاهيم الإستراتيجية الجديدة الموسعة التي تقلصت فيها الحدود بين القارات ،لاسيما في موقع شمال إفريقيا بالذات ،المتصور بين عدة مجموعات إقليمية.[1]

فهو يتكون المتوسط من خمس شبه جزر، أربعة في شمال وهي الابيرية،الايطالية ،البلقانية،الأناضولية،وواحدة على الشاطئ الجنوبي هي شبه الجزيرة المغاربية و التي تتميز بمساحة شاسعة ،هضاب عليا، سلاسل جبلية في وسطها تفصلها .

ففي السابق كان الفضاء المغاربية تعرف ، تونس،الجزائر،المغرب الأقصى ، لكنه وسع ليصبح ليضم موريتانيا ، الصحراء الغربية، المغرب الأقصى ،الجزائر، تونس .حيث تبلغ مساحة المغرب العربي 6ملايين كلم ،يحد المغرب من الشمال البحر المتوسط ، و جنوبا مالي و النشاد و النيجر و السنغال ،شرقا مصر ،و غربا المحيط الأطلنطي[2]،تتكون تضاريس المغرب العربي من حيث أنها

[1] حمزة،مرجع سابق،ص 67.

[2] الحاج إسماعيل زرقون،المغرب العربي و الصراع الدولي، **مجلة الواحات و الدراسات** ،ع09 ، 2010.ص.229 .233

مرتفعة في الشمال حيث تنتشر السلاسل الجبلية بينما تنتشر التضاريس الصحراوية المنبسطة ،في الجنوب إذ تغطي الكثبان الرملية ، الجبال الصخرية في أغلبية في أغلبية أقاليم موريتانيا ، الجزائر و ليبيا ،بالإضافة إلى جزء من إقليمي تونس و المغرب الأقصى ، والصحراء المغاربية متصلة شرقا بالصحراء المصرية و السودانية ، وجنوبا و غربا المناطق الجافة في الساحل (التشاد،النيجر،مالي،السنغال)أما الساحل فيمتد طوله 2100كلم حوالي 5000كلم منها الحافة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط 2200كم طول الضفة المغاربية على المحيط الأطلنطي، أما بالنسبة للمساحة فالجزائر هي الأكبر مساحة ،تليها المغرب ،و تونس الدولة الأقل مساحة. [1]

أما بالنسبة للمقومات الجيو إستراتيجية للمنطقة المغاربية يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

*يشكل بوابة إفريقيا للعبور إلى أوروبا أو الدخول إلى عمق إفريقيا ، فهو يشكل جسرا بين المنطقتين ، الأولى بحرية تشمل المحيط الأطلسي ، و البحر الأبيض المتوسط الثانية برية تتمثل في حزام الساحل مرورا بالأطلس نحو البحر الأحمر ،وهو حزام يضم موريتانيا ،مالي ،النيجر ،تشاد ، السودان.[2]

1_التهديدات القادمة من المغرب : على مر التاريخ تعرف العلاقات الجزائرية المغربية توترا و تنافس،حيث تسعى كل من المغرب و الجزائر أن تكون قوة إقليمية و زعيمة المغرب العربي ،

[1] حمزة ، مرجع سابق. ص.68.

[2] رقون، مرجع سابق. ص .234.

الخلاف حول مشكلة الحدود، قضية الصحراء الغربية ،صراع الزعامة.فكل هذه المشاكل شكلت تهديد للأمن القومي الجزائري.[1]

قضية الصحراء الغربية و انعكاساتها على الأمن القومي الجزائري:بالرجوع إلى تاريخ نشوب النزاع المغربي الصحراوي كان في 1975 غداة الاستعماري و انسحابه خلف مشكلة تقاسم الأقاليم بين المغرب الأقصى و موريتانيا ،مما أدى إلى توتر شديد في علاقات بين الدولتين بجارتيها الجزائر و ليبيا نتيجة رفض الأخيرتين الاستعمار و مساندتها بوليساريو في مقاومتها ضد المغرب و مطالبتها بالاستقلال الصحراء الغربية.[2]

فمشكلة الجزائر ليس في جبهة البوليساريو[3] المدعومة من طرف الجزائر المعترف بها من قبل هيئة الأمم المتحدة بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره1963،بل المشكلة هي رفض الجزائر لإدماج الصحراء الغربية في الخريطة المغربية كما عبر عنه محمد السادس ،النزاع بين المغرب و الجزائر هو وليد التنافس بينها ، المغرب متمسك بأن الصحراء جزء من أراضيه و هو قضية وطنية لا تقبل المساومة ،و المقاربة الجزائرية ترى أن المغرب استعمار للصحراء الغربية و يجب تصفيته ،و تمسكها أيضا الحل هو حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره و فاء لمبادئ الثورة التحريرية و هويتها و عقيدتها الأمنية، و تبين الأمم المتحدة طرح الجزائر

---

[1] وسيلة الواسع، **مستقبل الاتحاد المغاربي في ظل التنافس الجزائري المغربي**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر(جامعة قالمة: كلية العلوم السياسية ،2013 2014)ص 25 26 .

[2] الواسع، مرجع سابق، ص 31.

[3] تأسست سنة 1973 من طرف المناضلين الصحراويين الغربيين و طالبت باستقلال الصحراء الغربية عن اسبانيا و استمرت في مطالبها مع المغرب فيما بعد .و الوليزاريو مشتقة من اللغة الأجنبية Polisario و هي اختصار ل Front Populaire pour libération de la saguia el –hamra et rio de oro. أو الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء.

لتسلية النزاع الصحراوي المغربي [1].و بالتالي استقرار المغرب العربي هو نتاج عن استقرار المغرب و الجزائر في الستاتيكية التي تميز النزاع الصحراوي و تعقدت احتمالات تصاعد التوتر بين الأطراف المعنية ، بقاء النزاع الصحراوي و استمراره إلى يومنا هذا مهدد للأمن القومي الجزائري بالنظر إلى المصدر الأساسي للتوتر في الإقليم و السبب في استمرار الخلاف الجزائري المغربي ،كما يشكل استمرار هذا النزاع و حالة للاستقرار الملازمة له مصدر من مصادر أساسيا للأمن الجناح الغربي الجزائري،الذي خلق عدة مشاكل و تهديدات أمنية أخرى للجزائر نتيجة عن الخلاف مع المغرب.[2]

***صراع الزعامة كتهديد للأمن القومي الجزائري**:الجزائر و المغرب في مناخ جيوسياسي و جيوبوليتيكي متغير و شديد التأثير بفعل تعدد العوامل ، فمنطقة المغرب العربي تعرف سباقا سواء بين الدول الإقليمية و لاينفك عنها حتى دور القوى الخارجية ، فالتناقض الجزائري المغربي محدد أساسية للدائرة المغاربية في العقيدة الأمنية للجزائر ، بالإضافة إلى قضية الصحراء الغربية هي صراع الزعامة تتميز الفضاء المغاربي للأمن الجزائري بيئة نزاعية كامنة.[3]

بالرجوع إلى تاريخ الخلاف بين الجزائر و المغرب ،التطور التاريخي بين البلدين ،فالمغرب ذو رصيد تاريخي في الاستقلال السياسي و الهوية الواحدة ذلك آفة مصدر السلطات الإمبراطوريات و نقطة تجمع للتاريخ الإسلامي العربي في شمال إفريقيا،المقابل الجزائر كوحدة سياسي تسعى لانتشال نفسها من غموض تاريخي و إيجاد هوية قومية تنتهي الثورة إلى مأزق حاد ، دواؤه الذوبان في وحدة

[1] حمزة ، مرجع سابق. ص81

[2] الواسع ، مرجع سابق ، ص 33.

[3] مهدي تاج ،المستقبل الجيو سياسي للمغرب العربي و الساحل الإفريقي ، مركز الجزيرة للدراسات ، 2010،ص3.

المغرب العربي نظام ملكي في المغرب،نظام جمهوري في الجزائر ، الخلاف نشب بعد حرب الرمال سنة 1963 تخوف الجزائر من نوايا المغرب من خلال مطالبته إقليمي (تندوف و بشار) و الذي برز عدة أحداث[1]. الأول : سنة 1975 بعد الانسحاب الاسباني من الصحراء الغربية و تقاسم إقليميها بين المغرب و موريتانيا . الثاني :1976 بعد الاحتلال المغرب لمدينة أمقالا جنوب الجزائر و المعركة التي نشبت بين الجيش الجزائري و الجيش المغربي وما صاحبها من تصعيد في سياق تصريحات كادت ان تتحول إلى حرب لولا وساطة الرئيس التونسي بورقيبة. الثالث:سنة 1979 بعد الاحتلال المغربي لكامل الإقليم الصحراوي فور انسحاب موريتانيا من الجزء الذي احتلته ،ومنها برزت نوايا المغرب التوسعية و بدأت تظهر ملامح تجسيد فكرة المغرب الكبير ، المغرب التاريخي و الذي يضم جزءا من الإقليم الجزائري منطقة الطوارق ، والذي استغلها المغرب لإدارة علاقته التنازعية مع الجزائر.[2]وهذا من خلال دعوة الطوارق للانفصال و المطالبة بالاستقلال عن الجزائر .و هذا من خلال دعمه المتواصل لحركات الطوارق عندما قام المغرب بدعم تأسيس المؤتمر الوطني لتحرير الازواد ، فالمغرب يرى أن قضية الطوارق ورقة ضغط لتراجع الجزائر عن دعمها للصحراء الغربية.[3]بالإضافة إلى قضية الطوارق و مشكلة الحدود هناك سباق

التسلح المغربي منذ الحرب الباردة ، خاصة بعد استفادة المغرب من الدعم الأمريكي 1956،وفي حربه ضد الصحراء الغربية 1975 ،بينما كانت الجزائر في فترة العشرية السوداء و التي انجر عنها عدم قدرة الجزائر على التسلح نتيجة الامتناع الغربي شبه الرسمي خشية

[1]محمد رضوان، منازعات الحدود في العالم العربي ،(المغرب : إفريقيا الشرق،1999)، ص 39.

[2]المرجع نفسه ، ص 40.

وصوله للجماعات المسلحة ، وهذه الفترة تسلحت المغرب بالدعم الأمريكي لجميع أنواع الأسلحة (الدبابات و الطائرات الحربية...) ووصلت المغرب إلى أوج ترسانة السلاح ، وبعد خروج الجزائر من العشرية السوداء أرادت تدارك خاصة بعد ارتفاع أسعار البترول ،حاولت التسليح و تدارك التأخر العسكري بعقد مجموعة من الاتفاقيات لشراء الأسلحة و نظام دفاع خاصة مع لروسيا.[1]

التناقض بين الجزائر و المغرب قائما حتى في مسألة مبدأ عدم التدخل الذي يمثل مبدأ سياسة خارجية جزائرية ، و عقيدة أمنية جزائرية لا تتغير ، وفي المقابل نجد المغرب لا يمانع في التدخل الأجنبي سواء في طلبه للدعم الأجنبي حيال قضية الصحراء الغربية ،و رفض الجزائر لقاعدة افر يكوم .في حين أن المغرب سعت لإقامة هذه القاعدة على أراضيه.

و مما سبق اتضح أن التنافس المغربي الجزائري دخل مسار التكامل المغاربي ، وهذا ما انعكس سلبا على اقتصاديات الدول المغاربة بالتبعية لدول الشمال و اضعف موقفها التفاوضي ضمن المسارات المتوسطية ،و تدهور اقتصاديات الدول المغاربة ، استمرار الانكشاف الأمني الاقتصادي الجزائري عل سوق النفط و الغاز العالمية ،و استفحال ظاهرة التبعية.[2]

وبالإضافة إلى ماسبق أن البيئة المغاربية تحوي تهديدات لينة سياسي و اقتصادية ،و شخصية ...تؤثر سلبا على الأمن القومي الجزائري و التي يصعب إثبات وجودها ،حيث تتميز البيئة السياسية المغاربية بضعف الأداء الديمقراطي ،ضعف التنشئة السياسية ،في هذه الحالة تظهر لنا بروز تهديدات للأمن مثل قمع الحقوق و الحريات العامة و الانسداد في قنوات الاتصال ،

[1] الواسع ، مرجع سابق ، ص 28.

[2] رضوان ، مرجع سابق ، 41

بالإضافة إلى المصادر الخارجية انتشار الإرهاب ، المافيا ،الجريمة المنظمة ،تبييض الأموال و المتاجرة بالأسلحة .....[1]

بالإضافة إلى ماسبق هناك تهديدات أخرى للأمن القومي الجزائري:

ضمن التهديدات غير المباشرة التي تدخل في نطاق الأمن القومي الجزائري بمفهومه الصلب نجد قضية النزاع العربي الإسرائيلي ، فلا زالت علاقات الجزائر مع إسرائيل تتميز بالعداء، بحيث لا تعترف بهذا الكيان ، كما لانغفل كذلك عن تأثير و تداعيات الإستراتيجية الاورو_متوسطية و التي تتبنى توجهات وقائية ، لاسيما ما يتعلق ببناء القدرات التسلية للدول العربية و على رأسها امتلاك هذه الدول لصواريخ نووية طويلة المدى أو تطويرها لأنشطة نووية بإمكانها أن تشكل مصدرا لتهديد الأمن الأوروبي أو الإسرائيلي.و من أهم هذه التهديدات نجد تهديدات سياسية و أخرى اقتصادية،

اجتماعية و بيئية و أمنية.

*التهديدات السياسية:يمكن القول ان الدراسات الأمنية الحالية عادة ما يميز بين امن النظام و امن المجتمع، بحيث بقدر ما تكون الدولة تسلطية شمولية بقدر ما يتم التركيز فيها أكثر على حماية النظام، و بقدر ما تنحو الدولة أكثر لتحسين مبادئ الديمقراطية كالمشاركة و الشفافية و المساءلة و المحاسبة بقدر ما تكون بصدد التمكين لمضمون أعمق لأمنها وهو الأمن المجتمعي ، و التحول في النظام إلى تهديد امني للمجتمع في الحالات التي يمر فيها النظام بأزمات حادة،حيث يلجأ إجراءات و حلول أمنية تكون انعكاساتها خطيرة على امن المجتمع سيما

[1]الواسع ، مرجع سابق، ص 29.

الحالات التي يتم فيها انغلاق النظام السياسي و تحجيم قواعد التنافس السياسي و المشاركة السياسية أدى انغلاق النظام السياسي الجزائري خلال مطلع التسعينيات إلى استفحال ظاهرة الإرهاب التي تزامنت مع ظروف دولية محفزة.[1]

*التهديدات الاجتماعية:لعل ابرز التهديدات التي تواجه الأمن القومي الجزائري تلك المتعلقة بتحقيق الاندماج الاجتماعي و تحصين الأمن الهوياتي ، رغم أن قضايا الهوية و الثقافة و المشروع المجتمعي و مصادر تهديدها ظلت قائمة في الجزائر منذ الاستقلال ، إلا أن ارتباطها في الوقت الحاضر بتأثيرات العولمة يجعل من هذه المكونات مصدر تهديد حقيقي للأمن القومي الجزائري.

إن غياب المشروع المجتمعي في الجزائر يمثل تهديدا حقيقيا للامن الاجتماعي و الثقافي و بالتالي على الامن القومي، فلازالت عناصر الهوية الوطنية كاللغة و الدين و الارث التاريخي محل استخدام سياسي،سواء من قبل النخبة الحاكمة أو من قبل قوى المعارضة كالاحزاب السياسية و مؤسسات المجتمع المدني.

التهديدات التكنولوجية و الاقتصادية:يعد هذا من التهديد محوريا و مؤثرا للغاية ، حيث لايزال الاقتصاد الجزائري ريعيا بحكم احتلال إنتاج المحروقات لنسبة تفوق 95%من الصادرات الجزائرية، فعدم تنوع الاقتصاد الجزائري و اعتماده على المحروقات فلن يكون هناك ماتصدره بع ربع قرن،وهنا تطرح إشكالية غياب استرتيجية أمنية لتأمين حياة الأجيال القادمة.

[1] زياني، مرجع سابق، 294

أما بالنسبة للتهديدات التكنولوجية أن التطورات السريعة التي يشهدها هذا المجال يساهم في بروز تهديدات للأمن القومي الجزائري،وعلى رأسها الجرائم المعلوماتية و الالكترونية من أبرزها جرائم الاختراقات المواقع الالكترونية الرسمية بغرض الاستيلاء على اشتراكات الآخرين و أرقامهم السرية و إرسال الفيروسات.[1]

التهديدات البيئية:تعد مشكلة التصحر تهديدا للأمن القومي الجزائري ، فظاهرة التصحر تقترب أكثر من شمال البلاد مما سيخلف تأثيرات بيئية خطيرة للغاية.و ندرة المياه المرتبطة بالتذبذب المناخي في الجزائر و الاستغلال و التسيير السيئ لها ، قضايا التلوث و النفايات الصناعية و كل هذا يولد مشاكل صحية و ظروف معيشية سيئة كما تعيق تحقيق نسق التنمية المستدامة.[2]

بالإضافة إلى تكنولوجيا الملومات و ما نتجت ثورة الشؤون العسكرية ، الأقمار الصناعية المستقرة في الفضاء منى اجل الغرض الأمني و التي تستغل للتجسس.

المطلب الثاني:الحراك السياسي في تونس و ليبيا و تأثيره على الأمن القومي الجزائري.

1_تونس:لقد انطلقت الشرارة الأولى للربيع العربي أو الحراك السياسي بعدما أشعل البوعزيزي النار في نفسه لتنطلق المظاهرات في تونس و تجبر زين العابدين بن علي على الرحيل مع نظامه الاستبدادي و شبكة تحالفه الداخلية و نظام الدولة البوليسية غلبت على حالة تونس وجود

[1] شيماء عطاالله ،خصائص و تقنيات الجريمة المعلوماتية.من الموقع الالكتروني http//www.shaimaetella.com/yb/showtherd.php.895.تم تصفح الموقع بتاريخ 2015/03/15

[2] الجزائر و البيئة .http//www.entr.dz/ar/dossiers/envirphp

تيار علماني قوي مع اقتصادي جيد وطبقة وسطى كبيرة .[1]من تاريخ 11يناير 2011 دخلت تونس في دوامة العنف،فنتج عن ذلك طرد الرئيس التونسي بن علي إلى السعودية و طلب اللجوء السياسي.ودخلت تونس في مرحلة انتقالية كلفتها غاليا،ففي جانب الاقتصادي تدهور كما هو معروف أن الاقتصاد التونسي يقوم على السياحة بنسبة كبيرة،فبسبب الثورة تدهور الوضع الأمني و ظهور جماعات إرهابية تهدد الأمن في تونس لذا تراجع عدد السياح بشكل كبير نظرا لغياب الأمن. بالإضافة إلى تزايد معدلات الفقر ، البطالة ،بطئ في النمو ،عجز ميزان المدفوعات ،تراجع الصادرات ....

وفي الجانب السياسي ظهور أزمة سياسية التي لم تكن نتاج للحظة الراهنة فحسب بل هي تراكمات الزمن الانتقالي الصعب يمكن أن تعيشه أي جماعة بشرية في انتقالها في حال الثورة إلى حال بناء الدولة .فتأسيس الدولة العادلة بديلا من الدولة القامعة و إقامة نظام سياسي تعددي بديلا عن النظام الأحادي الدكتاتوري ،و تمدين المجتمع بدل تنميطه، ودمقرطة الفكر بدلا من توجيهه ،مطالب تقتضي المراس الطويل مع الفكر التنويري و التعليمية الديمقراطية ، وذلك أننا أمام دولة مازالت تتصارع فيها قيم الثقافة و الديمقراطية و الأصولية الدينية ،و ثقافة الخنوع و الكرامة و الإنسانية و ثقافة الحيات وقع لحريات و غيرها. [2]

بالإضافة إلى الصراعات ر السياسية و الحزبية و الإيديولوجية، الصراعات الأهلية .

---

[1]التحديات الامنية في دول الربيع العربي -aljazeera.net/news/pagaes/f35115398794-45b4 http//www.

تم تصفح الموقع بتاريخ 2015/04/12.

[2]جريدة الخبر يوم 2011/04/05. Html .http//www.elkhabar.com/ar/hadath/249585 تم تصفح الموقع بتاريخ 2015./04/05

فما حدث في تونس له تأثير مباشر و غير مباشر على الأمن القومي الجزائري،وهذا من خلال القرب الجغرافي بين الجزائر و تونس وهذا مايسهل مرور الجماعات الإرهابية إلى التراب الجزائرية و هذا ما يعرض الأمن الجزائري لخطر،فقوات الجيش على الحدود الجزائرية التونسية لردع الإرهابيين ،بالإضافة إلى مشكلة التهريب فبسبب الوضع الاقتصادي التدهور في تونس بسبب انهيار السياحة استغلت شبكات التهريب هذا الوضع لتهريب مختلف الأغراض و المواد مثل المواد الغذائية ،الوقود و البنزين .... قوات حرس الحدود تحجز يوميا كميات كبيرة من مختلف المواد، وهذا ما يهدد الاقتصاد الوطني ،يهدد الأمن القومي للجزائر ،فالدولة الجزائري وضعت التهريب و الإرهاب في خانة واحدة لأن كلاهما يهدد الأمن القومي الجزائري. فقد أكد الخبراء أن الأزمة في تونس تؤثر بشكل كبير على الأمن القومي الجزائري وهذا من خلال المعطيات عن اغتيال 09 أفراد من الجيش الشعبي الوطني على الحدود الجزائري بجبل الشعانبي ،و احتمال أن تمتد الأزمة إلى الجزائر عبر التنقل البشري وما يصاحبه من أفكار تروج لها العديد من الحركات السياسية ومن ضمنها الحركات السياسية بالجزائر. [1]

2_ليبيا: كانت الانطلاقة الأولى للثورة الليبية عد الثورة التونسية في 17 فيفري2011 دعي الناشط الليبي "سن الجهمي" الشعب الليبي للقيام بثورة و أحيا الذكرى أحداث بنغازي للتخلص من الفقر و التعبير عن حقوق الشعب الطبيعية و كانت دعوته إلى القيام بثورة تونس و مصر،إلا أن فتحي تريل محامي ضحايا سجن أبو سليم يوم 15 فيفري بالإضافة إلى عدة ناشطين آخرين بينهم المدون فرج الشراني عجل بالمظاهرات من مدينة بنغازي الاحتجاجات

[1] جريدة الخبر 2011/05/12.ص03.

المطالبة بإسقاط نظام و رحيل العقيد معمر القذافي في يوم الخميس 17 فيفري 2011 بدأ الصراع المسلح في ليبيا حيث حمل الثوار السلاح الناري في ليبيا للمرة الأولى ،و تدخل حلف الناتو و قام بملاحقة القذافي و اغتياله صيف 2011.ومنذ ذلك الوقت انهيار شبه كلي للمؤسسات ،التدهور الاقتصادي ،البطالة ،الفقر،بطئ النمو ،وأصبحت ليبيا قريبة من حالة الدولة المنهارة بسبب الصراع الأهلي الذي تعيشه .

الوضعية الأمنية في ليبيا مفتوحة و معرضة لكل الاحتمالات مع تزايد احتمالات الفشل في مواجهة الميلشيات التي تعكس تحدي الأطراف للمركز على أكثر من مستوى ، كما تعبر عن مدى الرغبة في إطالة الثورة و تأجيل بناء الدولة و التمسك الشرعية الثورية .[1]

أما بالنسبة لتداعيات الأزمة الليبية على الأمن القومي الجزائري ، فقد حذرت الجزائر من تداعيات انهيار النظام الليبي على دول المنطقة بفعل انتشار السلاح ، حيث أشار وزير الخارجية الجزائرية رمطان لعمامرة إلى أن منطقة انعدام الأمن توسعت إلى مجموع شمال إفريقيا حيث تطورت النشاطات الإجرامية و الإرهابية و النتائج المباشرة للحرب في ليبيا ، تجلت في التدفق الهائل للأسلحة نحو الجزائر، فالجيش الوطني الشعبي طوق الشريط الحدودي مع ليبيا نظرا لخطورة الوضع ،خوفا من تسلل الإرهابيين و الأسلحة للجماعات الإرهابية داخل التراب الوطني فإنهيار الأمن في ليبيا اثر على الأمن في الجزائر .فالجزائر و منذ قيام الثورة الليبية مصالحها مستهدفة في ليبيا، فقد سبق واستهدفت السفارة الجزائرية في طرابلس خلال الأيام

[1] المرجع نفسه.

الأولى "لثورة" المزعومة. وقبلها قادت الدعاية المغرضة "لثورة" حملة ضد الجزائر واتهمها الإعلام الليبي بأنها تدعم القذافي، وبأن ميليشيات جزائرية تحارب إلى جانب قواته[1].

ولأن الجزائر وقفت ضد إسقاط نظام القذافي خوفا من فوضى السلاح ووصول التنظيمات الإرهابية الناشطة في منطقة الساحل إلى مخازن الأسلحة التي يخزنها القذافي في جهات عدة من التراب الليبي، استهدفت المعارضة الليبية الجزائر وقادت حربا إعلامية عليها وعلى مصالحها في ليبيا، وتعرض جزائريون إلى القتل والتعذيب وصار اسم الجزائر والجزائريين مكروها يجلب إلى صاحبه الويلات.

ورغم أن الأحداث التي تلت سقوط القذافي وتعيين حكم انتقالي أثبتت صحة التخوفات التي حذرت منها الجزائر، إلا أن "الكراهية" تجاه الجزائر والجزائريين ما زالت تميز العلاقة بين البلدين. حتى وإن فشلت الثورة هناك، وعمت الحرب الأهلية ليبيا، وصار خطر التقسيم والفوضى ميزة هذا البلد الذي تسيطر على كل شبر فيه ميليشيات مدججة بالسلاح ومتقاتلة، منعت من قيام حكم مركزي قوي ضروري لحل الأزمة الليبي.

وها هي الميليشيات المتصارعة تتقاسم المواقع الحيوية، فبعضها يسيطر على المطارات وأخرى على منابع النفط وثالثة على شبكة تسويقه بطرق غير شرعية، ناهيك عن الاغتيالات والاختطافات وإعلان البعض الولاء لـــ"داعش"، ووصلت الفوضى حتى اختطاف رئيس الحكومة السنة الماضية، ثم إعادته إلى منصبه ساعات بعد ذلك. وقبلها قتل السفير الأمريكي في بنغازي رفقة دبلوماسيين آخرين، العملية التي ما زالت لم تفك خيوطها إلى الآن، لكنها كانت دليلا كافيا على انفلات الوضع في هذا البلد الغني بثرواته، والذي

[1] حوار مع محند برقوق انظر الرابط:-www.annasronline.com/index.php.option=com-content.view-articel .id=4989

يفتقر إلى جيش مركزي قوي كان سيكون ضروريا لمساعدة البلاد على تخطي مرحلة الفوضى التي أعقبت سقوط نظام القذافي بأقل الخسائر. فمن يستهدف الجزائر الآن في ليبيا؟[1]

من الصعب تحديد الجهة التي تريد شرا للجزائر، حتى وإن تبنت "داعش "المزعومة العملية التي استهدفت السفارة الجزائرية في طرابلس، بعد أن صارت داعش مرادفا للفوضى والكل بإمكانه استعمال توقيعها لغرض زرع الفوضى، أو المنع من إيجاد حل للوضع القائم في ليبيا، وفي هذه الحال ليست "داعش" وحدها المستفيد، فكل من له مصلحة في ليبيا يمكنه أن يستعمل مشجب "داعش"، سواء كانت فرنسا أو الميليشيات المتصارعة على الحكم، أو كل من لا يريد أن يكون للجزائر دور في ليبيا، وبالتالي يريد بهذه العملية إبعاد الجزائر من دور الوسيط للمساعدة على تقارب الأخوة الفرقاء، مثلما أكدت على ذلك عدة مرات، سواء الأمم المتحدة أو الاتحاد الأوربي أو حتى أمريكا، إلا فرنسا التي تريد جر الجزائر عسكريا إلى المستنقع الليبي وليس دبلوماسيا، وهو ما رفضته وترفضه الجزائر التي رفضت منذ البداية أي تدخل عسكري خارجي في المنطقة، ولم تصغ لفرنسا التي جرّت الناتو إلى هناك لإسقاط القذافي.[2]أبرز مثال عن التهديد القادم من ليبيا هو حادثة تيقنتورين.

شكل الاعتداء الإرهابي على منشأة تيقنتورين مطلع 2013 الحدث الأمني الأبرز، قياسًا بحجم الحدث في حد ذاته وتشعباته لاحقا بما أنه لم يمس الجزائر وحدها وإنما رعايا من عشرات الدول.

[1] جريدة الخبر ليوم http//www.elkhabar.com/ar/hadath/24705.html.2011/04/06

[2] المرجع نفسه.

ففي صباح يوم 16 يناير/كانون الثاني 2013، دخلت مجموعة مكونة من 32 إرهابيًا مسلحًا بأسلحة ثقيلة وسيارات رباعية الدفع وخرائط تفصيلية للمنطقة من الحدود الجزائرية-الليبية وتقدمت نحو المنشأة،

مستهدفة حافلة متوجهة للقاعدة على متنها رعايا أجانب، وكانت النتيجة وفاة 3 رعايا فرنسيين وبريطاني، ثم توجهت المجموعة على متن 3 سيارات رباعية الدفع والحافلة نحو القاعدة، وتم دخول المنشأة بعد قتل حارس أمني بحيث أضْحَت المنشأة رهينة في أيدي المجموع.

كان الحدث الإرهابي المسلح الذي أودى بحياة أكثر من 40 ضحية (من جنسيات مختلفة) يحمل دلالات كثيرة، أهمها: "البصمة الإجرامية متعددة الجنسيات"؛ إذ شارك في العملية مسلحون ينتمون إلى 8 جنسيات (كندية، مصرية، ليبية، موريتانية، نيجرية، مالية، فرنسية، جزائرية)، وهو ما يشير حقيقة إلى ما يمكن تسميته: "عولمة الإرهاب".

وجدت الجزائر نفسها محط أنظار العالم في تلك الحادثة غير المسبوقة في تاريخ العمل الإرهابي، لا من حيث موقع العملية ولا من حيث حجمها، ولا من حيث عدد الجنسيات المشكلة للمجموعة التي نفذت الهجوم، كل هذا كان أساسًا لما يمكن نعته بـــ"المراجعات الأمنية" لكبرى أجهزة الأمن العالمية لما يمكن لفروع القاعدة أن تقدمه في منطقة قريبة من الساحل الصحراوي، بل أدت تلك العملية إلى إحداث تقييم مغاير تمامًا لنتائج الثورة في ليبيا، وبنفس العمق تقييم العمل العسكري الفرنسي في شمال مالي. وقد أدت عملية تيقنتورين إلى فتح مجالات تعاون أمني لم تكن مدرجة في ملفات التعاون الثنائي مع بلدان اعتبرت نفسها لسنوات طويلة غير معنية بضجيج الإرهاب والقاعدة؛ لذلك سارعت اليابان مثلا إلى فتح شق أمني في تعاونها مع

الجزائر وكذلك النرويج، في حين رفضت الحكومة الفرنسية الإقرار بأية حقيقة من وراء التلميحات التي قالت بوجود أخطاء في عملياتها في مالي، بينما اشتغلت الولايات المتحدة الأميركية، التي باتت حليفا تقليديًا للجزائر في ملف مكافحة الإرهاب، على جعل الهجوم محور قراءات جديدة في اللقاءات الدولية التي تعقد لدراسة مخاطر القاعدة وتهديدات الجماعات المسلحة عبر العالم.[1]

المطلب الثالث : الأزمة في الساحل الإفريقي و تداعياتها على الأمن القومي الجزائري.

***التعريف بمنطقة الساحل الإفريقي**:هو منطقة شبه جافة تقع بين الصحراء الكبرى في الشمال و السافانا في الجنوب و يمتد غربا من السنغال عبر بوركينافاسو ، النيجر الشمال نيجيريا، تشاد ، السودان ، و حتى أثيوبيا شرقا. وتعرف أيضا على أن المنطقة الوسطية الواقعة بين الصحراء و إفريقيا الوسطى لتشكل بذلك الساحل منطقة ايكولوجية ، الأمطار ليست وفيرة و ليست معتدلة تتساقط خلال موسم رطب حيث يتبعه موسم جاف يدوم اشهر طويلة.[2]

_أزمة الطوارق و تأثيرها على الأمن القومي الجزائري.

اعتبرت منطقة انتشار الطوارق من البؤر ذات الجغرافيا السياسية البالغة الحساسية أمنيا، كما عدت أزمة الطوارق من أقدم وأعقد التحديات التي تواجه الأمن القومي الجزائري بل ويعتبر حضورها ضمن الشواغل الأمنية الجزائرية منذ زمن قديم مقارنة بمشكلات وتهديدات دوائر إستراتيجية أخرى.

[1]عاطف درارة ، "ابرز حدث امني بالجزائر لسنة 2013،طريق لمراجعة عالمية"،**يومية الخبر** 2013/12/12 ، ص 13

[2]شاكر ظريف،**البعد الأمني في منطقة الساحل الإفريقي و الصحراء التحديات و الرهانات** ،مذكرة مقدمة لنيل الماجستير(جامعة باتنة:الحاج لخضر، كلية الحقوق و العلوم السياسية،قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،2009، 2010).ص 39

وتعد أزمة الطوارق مورثا استعماريا ملغما يرجع تاريخه إلى استقلال كل من ليبيا 1951، والنيجر 1960، ومالي 1960، وبوركينافاسو 1960 والجزائر 1962، عندما وجدت القبائل الطوارقية المتمركزة في الصحراء الكبرى نفسها مشتتة بين هذه الدول ذات السيادة، والتي اتفقت على احترام مبدأ "عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار" المنصوص عليه في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1963. ومعلوم أن التقسيمات الجغرافية للصحراء التي تمت بالاتفاق بين فرنسا، التي كان أكبر جزء من الصحراء تابعا لها،

ولإسبانيا وإيطاليا تم تقطيعها بشكل اعتباطي لم يراع الحدود الأنثروبولوجية (العرقية والدينية) للمجتمعات الإفريقية والقبائل الصحراوية (الطوارق فيما يخص حالة الجزائر).[1]

فزيادة على مالي و النيجر فالجزائر و ليبيا معنيتان بمتابعة تطورات النزاع ضمن التركيبة للبلدين أيضا ، وإثارة الطوارق في مالي و النيجر من شأنه أن ينقل عدوى أثار النزاع لدول المنطقة ، جميعا حيث أصبحت الحدود شكلية و مخترقة بشكل واسع من طرف فواعل و حركات تتحرك من أسفل خارج الرقابة و حكم القانون ، فمن شمال مالي و النيجر تمتد جبال "ادرار إلى فراس " الشاهدة على تاريخ مشترك للبلدين على الاستعمار و الاجتماعي يتقاسم البلدان سكان السونغاي و الطوارق و النزاع أيضا يعتبر مشترك بين البلدين تقريبا منذ المراحل الأولى.

و كانت سنة 1990 بداية التمرد الحقيقي في مناطق الطوارق حسب الكثير من المؤرخين و تتقاسمه ثلاث أسباب رئيسية:

[1] المرجع نفسه،ص.55

فهي أول الأمر تمرد 1959 _1964 خسر عسكريا من طرف سلطات مالي بفضل الدعم المباشر من المغرب و الجزائر وقد تزامنت هذه الأزمة في المنطقة مع التعبير الكبير في مناخ بيئية المنطقة الساحلة الصحراوية لسنوات 1972_1973.

الهجرة عدد كبير من الطوارق نحو ليبيا حي تقلوا تكوينا عسكريا من النظام الليبي زيادة إلى التكوين الإيديولوجي الذي يمجد مقومات اللغة و الحضارة و الانتماء العربي الذي يختلف مضمونه عن ثقافة سكان جنوب الصحراء الإفريقية.

تنامي مشاعر التمرد عن الطوارق فهو العودة الواسعة للاجئ الطوارق من الجزائر في جانفي 1990 قررت الجزائر استرجاع عدد كبير من الطوارق المقيمين على أراضيها و الذي كان يقدر عددهم 20.000 و 25.000 لاجئ تجمعوا في عين قزام قرب الحدود بين الجزائر و النيجر لتجنب المشاكل التي صاحبت قدومهم و كان بينهم جزء معتبر من الشباب البطال و الذي ذاق معاناة العيش في ظروف صعبة و تولدت لديه الرغبة في استرجاع حقوقهم و تحقيق حد أدنى من الحياة الكريمة ويعرف هؤلاء "تمشك اشومار" و كان أول من رفع السلاح في وجه سلطات باماكو و نيامي.[1]

هذا كتعريف لازمة الطوارق، أما بالنسبة لتأثيرها على الأمن القومي الجزائري فالعمليات التي تقوم بها حركات ضد بلدانهم الأصلية انطلاقا من الأراضي الجزائرية بالتعاون مع أفرادهم قبائلهم الذين لم يغادروا مواطنهم في مطلع تسعينات القرن المنقضي أو حتى سنة 2006، قادت إلى توتر إقليمي بين البلد المستقبل (الجزائر) و البلدان الأصلية (مالي و النيجر) كادت أن تؤدي إلى فتح جبهة جنوبية للقتال بالنسبة الجزائر كانت في غيابها ، ومنها اعتبرت أن أزمة الطوارق تهديد للأمن القومي

[1] المرجع نفسه ص 56

الجزائري ، و إن كانت الجزائر قد عمدت إلى توفير البديل الاقتصادي و الاجتماعي للطوارق الموجودة على أراضيها من خلال جمعهم في قرى و مدن في جنوبها و ترقية ظروف معيشتهم ومحاولة إدماجهم في الحياة السياسية و إذا بقي الحال كما هو فإن أزمة الطوارق تشكل تهديدا كامنا للأمن القومي الجزائري بالرغم من أن طوارق الجزائر ليست لديها أي مشكلة مع الجزائر[1].

أزمة مالي كتهديد للأمن القومي الجزائري.

تشير الدراسات الاستراتيجية الأولية إلى أن الجزائر ستجد نفسها أمام دولة فاشلة تجسدها "الحالة المالية" وذلك بعد انقلاب أبريل/ نيسان 2012 والذي أدى لاحقا إلى إعلان "كيان أزوادي" أشبه بالحالة الأزموية الفاشلة "والتي تجمع في خصائصها الفشل الدولاتي الصومالي والأفغاني"، وما ستجره لاحقا من أزمات ترتبط مفصليا بنشر وتوسع رقعة التهديدات الأمنية الصلبة والناعمة من انتشار تجارة السلاح، والجريمة المنظمة، والهجرة غير الشرعية، وهي تهديدات تضعها الجزائر وتتعامل معها بحذر ودقة لما لها من آثار ستكون تداعياتها واضحة على صعيد الوحدة الترابية للجزائر نتيجة للروابط الإثنية والتاريخية بين المكون الأمازيغي الطارقي الموجود في مالي والدول المغاربية.

وترتكز الحركات الأزوادية على أربعة مكونات رئيسية تشكل القوة الضاربة عسكريا وهي

أولا :المجندون الماليون والنيجيريون من أصول طارقية ممن كانوا يخدمون تحت إمرة الزعيم الليبي، وكانوا يعملون في وحدة خاصة تسمى الوحدة 32 يقودها نجل الزعيم الليبي الراحل خميس القذافي.

[1] بن عنتر،مرجع سابق.ص55.

وكانت آخر مجموعة من هؤلاء المجندين الماليين قد عادت في الثالث من أكتوبر/ تشرين الأول 2011 واضطرت السلطات الإقليمية في كيدال إلى استقبالهم لدمجهم في الجيش النظامي المالي.

ثانيا :المجندون السابقون في تحالف 23 مايو/أيار 2006 الذي كان يرأسه إبراهيم أغ باهانغا قبل موته الغامض في أغسطس/ آب 2011 في حادث سيارة عائدا من ليبيا- حسب الرواية الرسمية المالية والجزائرية- سواء الذين انضموا للجيش النظامي المالي تطبيقا لاتفاقات السلام وملحقاتها والذين هربوا منه عند اندلاع الأزمة الأخيرة أو من لم يدخلوا الجيش النظامي أصلا وتمسكوا بسلاحهم بعد

اتفاقية الجزائر2006. وينحدر غالبية زعماء ومجندي هذه الحركات من قبيلة "أيفوغاس" وهي قبيلة طارقية قليلة العدد ولكن نفوذها السياسي في الشمال المالي واسع جدا[1].

ثالثا :حركة أنصار الدين الأزوادية التي يعتبر زعيمها الآن: إياد أغ غالي أقدم وأبرز زعيم للمتمردين الطوارق بعد رحيل أغ باهانغا ومقتل القائد بركة شيخ، العضو في التحالف الديمقراطي لـ 23 مايو / أيار من أجل التغيير الذي يمثل تمرد الطوارق السابق، والذي عثر على جثته في 11 أبريل/نيسان 2008 قرب مدينة كيدال، وكاد مقتله يعجل بأتون الحرب التي اندلعت الآن. زعيم هذه الحركة هو رفيق سلاح للقادة التاريخيين للمتمردين الطوارق، وقد عينته الحكومة المالية قنصلا عاما لمالي في جدة في خطوة قيل إنها سعي من الرئيس المالي تومانى توري لإبعاد أغ غالي عن مركز قوته في كيدال قبل إن تطرده المملكة العربية السعودية لاتهامه بالقيام بمهام صنفتها المملكة " بالتخريبية".

[1]انور بوخرص، **الجزائر و الصراع في مالي أوراق كارينغي** ،(بيروت:مؤسسة كارينغي لبنان،2012)ص 16

وتسعى حركة أنصار الدين التي توصف بأنها حركة "تبليغية" حسب بعض المصادر في أزواد إلى "ضرورة إظهار الحالة الدينية الإسلامية للشعب الأزوادي" وذلك بتطبيق الشريعة وإقامة حكم إسلامي في أزواد. وقد توحدت مع الحركات الطوارقية الأخرى التي ليس لها توجه ديني نتيجة لالتقاء مصالح الطرفين إضافة لكون عدوهما واحد وهو الحكومة المالية[1].

رابعا :الدور الخفي الذي يلعبه تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في توفير الدعم اللوجستي لبعض القيادات التي تنشط الآن في هذا الصراع، رغم حرص كل القيادات والمتحدثين باسم المتمردين الطوارق سواء في الداخل أو في دول الشتات في أوربا على نفي أي صلة لهم بتنظيم القاعدة. ويحرص

كل طرف على اتهام الطرف الآخر بالتعاون السري مع التنظيم الإرهابي لتسجيل نقاط عند الأطراف الإقليمية أو الدولية التي يشكل التحرك الحر للتنظيم في دول الساحل والصحراء تهديدات لمصالحها. إلا تقارير انفردت مصادر صحفية مالية بنشرها مؤخرا تؤكد مشاركة بعض قادة التنظيم المسلح في عمليات قتل بشعة استهدفت أفرادا من الجيش المالي.

خامسا :وهو طرف أخير، ليس بالمسلح ولم يشارك ميدانيا في النزاع القائم، ويتمثل في بعض الأعيان والموظفين السامين في الإدارة الإقليمية للشمال المالي كالحكام وعمد البلديات أو الدبلوماسيين السابقين، وينحدرون في مجملهم من قبائل العرب والطوارق الذين يشكلون الغالبية العظمى لسكان الشمال الذي يمثل حوالي 70 % من مساحة البلاد المقدرة بـــ 2372411 كلم مربع. من أبرز هؤلاء الرموز الوزير السابق في حكومة موسى اتراوري حمة آغ محمد، وكذلك أحمد ولد سيد

[1]الحاج ولد إبراهيم، "أزمة مالي انفجار الداخل و تداعياته على الإقليم" ، **مركز الجزيرة للدراسات**،فيفري 2012،ص ص 03.04.

محمد وهو دبلوماسي موريتاني سابق، إضافة لشخصيات عسكرية ومدنية أخرى هربت من مناطق الصراع خوفا من التصفية من طرف القوات المالية أو المواطنين الماليين الزنوج الذين شاهدوا ما فعل متمردو الطوارق بأبناء جلدتهم من الزنوج.

وبعد الإعلان الرسمي من طرف واحد على تأسيس "الكيان الأزوادي" الذي لم تعترف به أي دولة، فالشكوك تزداد بإمكانية إضعاف وتهديد ما تبقى من الكيان المالي ونقل ذلك لدول ذات صفات بنيوية واقتصادية متشابهة ومجاورة، وبهذا الصدد وتماشيا مع هذا الاتجاه المتخوف من هذا الكيان الذي سيكون وفقا لهذا الرؤية مأوى حقيقيا للقاعدة، وذلك راجع لكون هذا الكيان الهجين الوليد منح 20 حقيبة وزارية للقاعدة في الحكومة الأزوادية المعلنة.[1]

_الإرهاب و الجريمة المنظمة كتهديد للأمن القومي الجزائري:

تم تناول الإرهاب في مؤسسة راند rand corporation الإرهاب كعدو غير تقليدي يتطلب رؤية غير مسبوقة ، فأعداء اليوم ،الإرهابيون هم أعداء ديناميكيون ، متنوعون ، منظمون ، لايمكن التنبؤ بهم، كما أنهم يتميزون بليونة، وقدرة على التخفي ، وذلك خلافا لأعداء الأمس الذين يتصفون بالسكون و التجانس و الجمود.

ومنذ هجمات 11سبتمبر 2001 طرأ تحول كبير في الشكل التنظيمي للجماعات الإرهابية فتحولت من النموذج التنظيمي الهلامي إلى النموذج التنظيمي العنقودي ، وفي شكل شبكة من التنظيمات المترابطة استراتيجيا و عمليا ، وبدون هيكل قيادي يمكن تحديده ، بحيث يصعب القضاء على هذا التنظيم و قياداته ، حيث تحولت من منظمة يأتي يترتب أهمية طبقاتها من الأعلى إلى

[1] رشيد تلمساني،**الجزائر في عهد بوتفليقة :الفتنة الأهلية و المصالحة الوطنية أوراق كارنيغي** (بيروت:مؤسسة كارينغي للسلام الدولي،2008)ص ص 17.18

الأسفل، إلى منظمة مرتبة من حيث الأهمية من الأسفل إلى الأعلى ، مع تركز المسؤولية الكبرى في تنفيذ الهجمات على الخلايا المحلية.[1]

فنجد الساحل الإفريقي تحالفت فيها القاعدة مع تنظيمات محلية في إفريقيا ، و لا سيما الجماعة السلفية للدعوة و القتال في الجزائر ، و التي تحول اسمها إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في جانفي 2007 ، كما تم انضمام الجماعة الإسلامية المقاتلة في ليبيا إلى تنظيم القاعدة في أوائل شهر نوفمبر 2007 ، بحيث شهدت منطقة الساحل في وقت مبكر بعد هجمات الحادي عشر سبتمبر2001[2]

عدة مبادرات لمكافحة الإرهاب في الساحل ، وقد شهدت المنطقة في وقت لاحقا تحركا كثيف للعناصر إرهابية ،خاصة بعد تحول الكثير من الجماعات الإرهابية المحلية إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ، وما أصبح تشكله من تهديد قوي منذ جانفي 2007 ، لتشكل بذلك الظاهرة الإرهابية دافعا قويا ،و أصبحت تشكله من تهديد قوي منذ جانفي 2007 ، لتشكل بذلك الظاهرة الإرهابية دافعا قويا ، يستوجب الاهتمام من طرف القوى الدولية ،هذا إلى جانب المعطيات الجيوبوليتيكية المهمة التي تزخر بها المنطقة.

أخذت تهديدات الفضاء الإفريقي للأمن القومي الجزائري التي مصدر هاما بات يعرف بالإرهاب في الصحراء و الساحل منحى اخطر بعدما أقامت التنظيمات المسلحة تعاون و تبادل مع عصابات الجريمة المنظمة و المافيا ، بعدما صارت لاتتوانى عن ممارسة أي نشاط إجرامي الاتجار بالمخدرات

[1]الجريمة المنظمة عبر الساحل الإفريقي متوفر على الموقع الالكتروني:www.mentouri-ibada3.org//9672تم تصفح الموقع 2015/04/12 .

[2]Thomas Demspy.counter terrorism in African failed state:challenges et political solutions، terrorisme monttar.vol.4.issue09(April 2006).pp.44-52.

، البشر، السلاح مما اجل تمويل نشاطها بسبب مصادر التمويل و المؤونة التي كانت يونيو2010 بتبني زاويتين بتمنراست ، و الذي أسفر عن اغتيال 12 عنصرا من حرس الحدود الجزائري ، عن تورط القاعدة فيه، وأن هذا الاعتداء كان تسهيل عملية تهريب بسعة قناطير من الكيف المعالج إلى داخل التراب الجزائري ، و تضاف هذه العملية إلى اعتداءات أخرى ضد فرق الجمارك الجزائرية سبقتها أهمها مقتل 13 تركي بالمنيعة على أيدي الجماعة السلفية2006 ،بالإضافة إلى الاعتداءات المسلحة على حرس الحدود في ولاية بشار المعروفة كممر للتهريب.[1]

و تشكل الجريمة المنظمة ، بالأخص المتعلقة بالاتجار بالمخدرات تهديدا للأمن الجزائري يمس بتأثيراته السلبية جميع الوحدات المرجعية للأمن و الذي يتطلب أيضا استراتجيات شاملة ، أي قائمة على إجراءات عسكرية و أخرى غير عسكري (قضائية،اقتصادية ، اجتماعية)للتصدي له ، وقد ساهمت

عوامل القرب الجغرافي من مناطق إنتاج و عبور المخدرات إلى إفريقيا جنوبا الصحراء ، وكذا ضعف الأنظمة الجنائية في إفريقيا جنوب الصحراء و فسادها ، وطبيعة بنية الحروب و النزاعات فيها و كذا انكشاف الجزائر من الجنوب بسبب ضعف التغطية الأمنية لحدودها الجنوبية و التأثير السلبي للمخدرات على امن المجتمع و الأفراد الجزائريين .و تشير أرقام كميات المخدرات المحجوزة إلى خطورة المخدرات و شبكات التهريب و الاتجار بها على الأمن القومي الجزائري. [2]

الهجرة غير شرعية و تأثيرها على الأمن القومي الجزائري:

[1] ظريف ، مرجع سابق،ص 90

[2] حمزة، مرجع سابق.ص 93.94

تعتبر الهجرة غير شرعية من أهم التهديدات و المخاطر الأمنية بالنسبة للجزائر و لأمنها القومي القادمة من منطقة الصحراء الكبرى ، نظرا للآفات الكثيرة التي تصاحبها ، و ارتباطها الوثيق بباقي أشكال الجريمة المنظمة ، مثل التهريب ، وتجارة المخدرات ، السلاح ، الاتجار بالنساء و الأطفال،و التزوير في الوثائق الرسمية.....بالإضافة إلى الأمراض و الأوبئة المصاحبة لذلك . وحسب الدراسات البيانية التي تضمنها التقرير فإن أعلى نسبة للهجرة غير الشرعية من تلك البلدان باتجاه الجزائر كانت سنة 2005 بعدد فاق 6600 ألف مهاجر غير شرعي ، وأقل نسبة سجلت 2003 بعدد يزيد عن 1800 ومن مجموع المهاجرين الموقوفين 7700 مهاجر غير شرعي.[1]

متورطين في قضايا مختلفة حسب إحصائيات الدرك الوطني و في دراسة قام بها احد ضباط بخلية الاتصال بقيادة الدرك الوطني أشار إلى أن مكافحة الهجرة غير شرعية بمنطقة الصحراء الكبرى أحد أولويات قيادة الدرك الوطني ، لأن الإرهابيين يستغلون الأوضاع المزرية للمهاجرين غير شرعيين و تجنيدهم في صفوفها للقيام بعمليات إجرامية.

حيث تشير إحصائيات الدرك الوطني إلى الحرب المفتوحة التي تشنها الجزائر ضد الهجرة غي شرعية عل خلفية ارتباطها بشبكات الإجرامية ، و يعبر السبب الأول لزيادة عدد المهاجرين غير شرعيين هو ان الجزائر تحظى بموقع استراتيجي باعتبارها بوابة إفريقيا للعبور إلى أوروبا ، و المعاملة الإنسانية اللائقة التي يلقاها المهاجرين الأفارقة مقارنة بالدول الأخرى ، صعوبة مراقبة المهاجرين بسبب طول حدودها و الانكشاف ، الجزائر الدولة المفضلة لإيجاد العمل بالنسبة للمهاجرين الأفارقة ، الفراغ القانوني في كيفية التعامل مع المهاجرين السريين.

[1] نبيل بوبية،**المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير (الجزائر:كلية العلوم السياسية و الإعلام ،2010.2011)ص 91.92.

و بالتالي الهجرة غير شرعية تهدد الأمن القومي الجزائري لأن المهاجرين السريين غالبا ما ينشطون مع شبكات إجرامية و إرهابية .[1]

المبحث الثاني : الإستراتيجية الأمنية الجزائري في التعامل مع هذه التهديدات.

[1] المرجع نفسه ، ص 93 .94.

بعد ما تم التعرف على تهديدات الأمن القومي الجزائري القادمة من المغرب ، وتداعيات الثورات العربية في تونس و ليبيا و أزمات الساحل الإفريقي،و هذه التهديدات بالرغم أنها نشأت خارج حدودها إلا أنها تؤثر بشكل كبير على الأمن القومي الجزائري، وفي هذا المبحث سيتم دراسة الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في التعامل مع التهديدات ف ي بيئة أمنية معقدة .و سيتم دراسة الإستراتيجية في ثلاث مطالب: المطلب الأول:صراع الزعامة و انعكاساته على الإستراتيجية الأمنية الجزائرية.

المطلب الثاني:تعامل الجزائر مع الحراك السياسي في تونس و ليبيا.

المطلب الثالث:تعامل الجزائر مع أزمات الساحل الإفريقي

المطلب الأول:صراع الزعامة و انعكاساتها على الإستراتيجية الأمنية الجزائرية.

المقاربة الجزائرية ترفض إبرام اتفاقيات أو معاهدات دفاعية مع قوى أجنبية ، و إقامة قواعد عسكرية أجنبية على أراضيها ،ولا تمنح حتى تسهيلات لتواجدها و هذا بخلاف تونس و المغرب ، التي ترتبط بمعاهدات و اتفاقيات دفاعية مع قوى أجنبية عطلت الجهود الجزائرية في هذا الخصوص.

وتقوضت كل محاولات للتنسيق الثنائي أو متعدد الأطراف في المغرب العربي، وهذا بسبب الخلافات و الحسابات بين الجزائر و المغرب و النزاع رفي الصحراء الغربية ، فبناءا على مبادئ اتحاد المغرب العربي الذي يقو على الوحدة المغاربي و التنسيق و التعاون و الحوار تبقى حبر على ورق و بعيدة عن الواقع ، بالدليل القطيعة المستمرة بين المغرب و الجزائر .

كل من المغرب و تونس ترى أن رغبة الجزائر في زعامة المغرب العربي يعطل مسار التكامل و الاندماج المغاربي ، فمنذ بدايات الأولى للاستقلال عملت على تنصيب نفسها قائدة لحركات التحرر وذلك مستندة على الشرعية الثورية مما ساهم في بلورة نوع من المهمة التاريخية للجزائر التي نجدها في عقيدتها الأمنية الرافضة لأي تغيير في المنطقة دون اتفاق معها.و انعكس هذا التصور على المقاربة الجزائرية مغاربيا التي تعبر عن الواقع الريادي الذي ترى الجزائر نفسها فيه بحكم ماضيها و ثقلها الجيو سياسي مما أدى إلى عداوة دائمة مع المغرب.[1]

غير أن مشكلة الصحراء الغربية و الحدود عاملين يؤثران بشكل واضح في بناء تصور الجزائر للتهديد و سبب ذلك ركزت الجزائر ركزت على سياستها الدفاعية و بنية قواتها المسلحة.

السياسة الدفاعية للجزائر:حيث منذ حرب الرمال أن المغرب هو المهدد المباشر و الرئيسي و التهديد لن يكون إلا بري المصدر، وهذا التصور أدى إلى إهمال الجبهة الشمالية و أثر على بنية الجيش

[1] بن عنتر ، مرجع سابق، ص 89

الجزائري و منهجية القتال، فالنسبة لبنية الجيش ،تقوم على التقسيم الثلاثي (البر، الجو،البحر) مع أولوية

للقوات البرية،و هذا انعكاس لمدركات التهديدات الجزائر، اذ قدر عدد القوات البرية الجزائرية سنة 2009 ، ب 27000 عنصرا من مجموع 147000 عنصر عدد القوات المسلحة النشطة، أي أكثر من86 % من النسبة الإجمالية للقوات المسلحة، في المقابل 14000 عدد القوات الجوية، الوحدات الأكثر تطورا تتمركز على الشريط الحدودي المغربي، أما بخصوص نهجها القتالي ، فتعتمد القوات البرية الجزائرية أساسا على المدرعات و القاذفات البرية.

ففي إطار سعي الجزائر للخروج من عزلتها بسبب العشرية السوداء تسعى لتدارك تأخرها في ترسانة السلاح اتجهت نحو روسيا بالدرجة الأولى لاقتناء الأسلحة و معدات عسكرية جديدة ، وأهم صفقة أبرمت مع روسيا افريل 2001 بين موسكو و الجزائر بعد زيارة الرئيس الجزائري فلاديمير بوتين سنة 2006 إلى الجزائر تقوّت هذه المبادرة من خلال توصلها لاتفاق بقضي بإلغاء الديون الروسية المستحقة على الجزائر مقابل التزام الجزائر بشراء أسلحة روسية و بعدها أبرمت الجزائر صفقة 7.5 مليار دولار شراء طائرات حربية مقاتلة مقنبلة طائرات للتدريب ، دبابات ، رادارات ، وأنظمة صواريخ مضادة للطائرات .....[1]

وتظهر لن جليا مظاهر السباق نحو التسلح بين الجزائر و المغرب و المعضلة الأمنية في المنطقة ، فعلى سبيل المثال أن الجزائر أبرمت صفقة مع روسيا 2007 لشراء أسلحة ، في المقابل طلبت المغرب وكالة التعاون و الأمن الدفاعي الأمريكي لشراء 24 طائرة حربية أمريكية كل هذه

[1] حمزة ، مرجع سابق،ص.101.102

المعطيات تسير بالمنطقة نحو معضلة امني ، فحالة عدم الثقة و الشك في نوايا الجزائر من طرف المغرب

بالتالي الموقف الجزائري الثابت و دعمه لقضية الصحراء الغربية الذي يعتبر مبدأ راسخ في العقيدة الأمنية الجزائرية، و الدور الجزائري فضح انتهاكات حقوق و الإنسان ضد الصحراويين في السجون المغربية.

وعموما ما يميز المقاربة الجزائرية في التعامل مع قضية الصحراء الغربية كذلك هو التقاء الدوافع الإستراتيجية مع المبادئ السياسية و الإيديولوجية الموروثة عن الحقبة الثورية و راسخة في العقيدة الجزائر الأمنية و سياستها الخارجية إلى يومنا هذا. [1]

المطلب الثاني:كيفية **تعامل الجزائر مع الحراك السياسي في تونس وليبيا.**

1_ **تعامل الجزائر مع الوضع في تونس:**إن الوضع الأمني في تونس يدعو للقلق نظرا لتزايد نشاط الجماعات الإرهابية خاصة مع الحدود الجزائري في جبل الشعانبي و الدليل عل ذلك مقتل 9 جنود تونسيين من قبل الجماعات الإرهابية، و الهجوم الأخير الذي استهدف القصر الرئاسي و أدى إلى مقتل عدة ضحايا من بينهم سواح أجانب من جنسيات مختلفة ، فالجزائر و بناءا على خبرتها في ميدان مكافحة الإرهاب تسعى لدعم تونس في مجال مكافحة هذه الطاهرة و تزويدها بالمعلومات اللازمة حول تحركات الإرهابيين داخل التراب التونسي بالاعتماد على جهاز المخابرات، وقامت بنشر قوات الجيش الشعبي الوطني على الشريط الحدودي لمنع تسلل الإرهابيين إلى داخل التراب الوطني.

[1] حمزة ، مرجع سابق، ص.102.103.104.

وهو ما تؤكد عليه قيادات النهضة الإسلامية، خاصة الغنوشي الذي أكد في أكثر من مناسبة على دعم الجزائر القوي لتونس، وحرصها على أن تكون مستقرة.وأشارت تقارير إعلامية في كل من تونس والجزائر إلى " أن الرئيس بوتفليقة الذي تربطه علاقات شخصية، خاصة مع رئيس حركة النهضة راشد الغنوشي منذ عقود، يحاول دفع الغنوشي إلى استغلال علاقاته ببعض الأطراف الفاعلة في ليبيا من أجل إطلاق وساطة وحوار بين أطراف الأزمة في ليبيا، تجنبا لتعقيدات داخلية قد تدفع باتجاه تدخل أجنبي في ليبيا.وكان راشد الغنوشي قد زار الجزائر في أوت الماضي، وكشف أن "الرئيس بوتفليقة دعاه إلى الجزائر للتباحث حول الأزمة الليبية والأوضاع في المنطقة وتجنيبها الأخطار المحدقة بها". وأشاد الغنوشي حينها "بموقف الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة الرافض لأي تدخل خارجي لحل الأزمة السياسية والأمنية التي تمر بها الشقيقة ليبيا، وتأكيد الحوار سبيلا وحيدا لحل المشكلات.في مقابلة شدد الخبراء على أهمية الزيارة المرتقبة للغنوشي للجزائر، سواء في علاقة بالوضع التونسي أو الإقليمي. وواضح ان هذه الزيارة تأتي بعد زيارة الرئيس السبسي، وفي ذلك تأكيد على أن الوضع التونسي مازال هشا رغم إجراء الانتخابات وإنهاء المرحلة الانتقالية، وهو ما يحتم تواصل الشراكة والتوافق بين الغنوشي والسبسي.و أن الجزائر تدرك جيدا أن النهضة حزب قوي ومتماسك ومؤثر في الساحة التونسية، وهي لذلك تتعامل معه وتأخذه بعين الاعتبار في كل تعاطي تجاه الوضع في تونس.وأكد ثابت أن الجزائر ضد كل تدخل دولي في ليبيا أو في الحرب على الإرهاب، وهي تريد أن يلعب الغنوشي دورا بالنظر إلى علاقاته مع أطراف مهمة في ليبيا، لأن ما يجري في ليبيا له تأثير كبير على الأمن القومي الجزائري.كما أن الجزائر تنظر بحذر شديد لتفاعلات ما يجري في تونس، وهي تتوخى الحذر، وهو ما عبرت عنه خلال زيارة الرئيس السبسي، خصوصا أن لها شروطا تصل درجة "الإملاءات" فيما يتصل بتوقيع اتفاقيات أمنية مع تونس، وفق تعبير ثابت.وتعد

زيارة للغنوشي للجزائر منذ سقوط نظام بن علي، وكانت أول زيارة سنة 2011، وفي نوفمبر 2013 استقبل الغنوشي من قبل الرئيس بوتفليقة، وكان قد استقبله قبلها بشهرين من نفس السنة، وتزامنت مع زيارة قام بها رئيس حركة نداء تونس الباجي قايد السبسي إلى الجزائر في اليوم نفسه، وجرى الحديث عندئذ عن وساطة قام بها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بين الغنوشي والسبسي.وهو ما ساهم في تحقيق التوافق السياسي بين الطرفين، وفي إنجاح المسار الانتقالي في تونس الذي انتهى إلى انتخابات برلمانية ورئاسية أنهت المرحلة الانتقالية في البلاد.

2_تعامل الجزائر مع انفلات الوضع الأمني في ليبيا:

على اثر التهديدات الأمني و المخاطر الجديدة في دول الجوار التي تواجه الأمن القومي الجزائري بسبب انفلات الوضع الأمني في ليبيا، دفع بالجزائر لاتخاذ تدابير أمنية مكثفة للتصدي للانفلات.

جسد برنامج التدريب والمناورات والتمارين القتالية للقوات البرية والجوية في الجيش الوطني، قرار التغيير الجذري الذي أحدثته الحرب الأهلية في ليبيا على العقيدة القتالية للجيش الوطني الشعبي، والتي تغيرت عام 2011 من اعتبار الحدود الغربية الأكثر عرضة للتهديد إلى اعتبار الحدود الشرقية مع الجارة ليبيا ثم مع تونس الأكثر أهمية. وتتضمن العقيدة القتالية الأوليات والضرورات الأمنية التي يجب على الجيش التكفل بها. وكشف مصدر عليم أن 3 مناورات من أصل 4 تم تنظيمها عام 2014 شملت عمليات تصد لجماعات مسلحة منظمة وليس لجيوش نظامية، وهو السيناريو الذي تتوقع هيئة أركان الجيش وقوعه في حالة تفاقم الأوضاع في الجبهة مع ليبيا أو على الحدود مع تونس. وتم في العامين الأخيرين تعديل طرق تدريب وأساليب إجراء التمارين القتالية في وحدات الجيش الوطني الشعبي، وكان رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي قد أشرف، قبل أيام، على تمرين قتالي نفذته قوات

خاصة من الجيش، في حقل رماية بصحراء ولاية بسكرة، يحاكي عملية مطاردة جماعة مسلحة تحتجز رهائن وتتنقل بهم في الصحراء. وشارك في العملية نخبة القوات الخاصة، وهي مغاوير المظليين والأفواج 12 و18 و104 للقوات

الخاصة، في عملية تحاكي مواجهة جماعات مسلحة تتسلل عبر الصحراء وتختطف مدنيين[1].

ونقل رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، الفريق أول أحمد قائد صالح، لقيادات في الجيش، أثناء اجتماع مطول تواصل عدة ساعات، تحذيرا من تزايد احتمال تسلل مسلحين تابعين لتنظيمات سلفية جهادية موالية لتنظيم الدولة الإسلامية "داعش" إلى الجزائر، عبر الحدود مع ليبيا، من أجل تنفيذ عمليات إرهابية في الجزائر .وتبادلت دول عدة مجاورة لليبيا تحذيرا من احتمال تسلل مسلحين موالين لتنظيم الدولة الإسلامية "داعش" من ليبيا إلى دول الجوار، من أجل تنفيذ عمليات اختطاف تستهدف أجانب من دول غربية، أو تنفيذ اعتداءات كبيرة نسبيا. وكشف مصدر أمني رفيع أن رئيس أركان الجيش، الذي مكث ثلاثة أيام في إقليم الناحية العسكرية الرابعة، أبلغ قادة الوحدات العسكرية ومسؤولي أمن الجيش ومديرية الاستعلامات والأمن والدرك الوطني وحرس الحدود، بفحوى تحذير أمني من احتمال وقوع عمليات تسلل ينفذها عناصر من التنظيمات المسلحة الإسلامية.[2] وأفاد مصدر أمني بأن هيئة أركان الجيش الوطني الشعبي تنفذ حاليا مجموعة من التمارين التعبوية والمناورات المحدودة، التي تحاكي عمليات قتال واسعة النطاق مع مجموعات مسلحة في الصحراء المفتوحة وفي مناطق صحراوية صخرية، وتحاكي مواجهة الكتائب المسلحة التابعة للتنظيمات السلفية المتشددة الموجودة في ليبيا. وتشمل التدريبات مواجهة مجموعة مسلحة تتنقل على متن سيارات رباعية الدفع مسلحة بصواريخ موجهة ورشاشات ثقيلة.

[1] بوبية ، مرجع سابق،ص.168.

[2] المرجع نفسه ، ص 169.

وتؤكد تدريبات تجريها قوات خاصة في بسكرة أن قيادة الجيش الجزائري تأخذ التهديد الذي يشكله تواجد قوات تابعة لتنظيم الدولة الإسلامية قرب الحدود الجنوبية الشرقية على محمل الجد. كما أن الجيش الجزائري بدأ يعد العدة لاحتمال المواجهة مع الكتائب المسلحة التابعة للتنظيمات السلفية الجهادية في جنوب غرب ليبيا، والتي تضاعف عدد مقاتليها في السنوات الماضية إلى مستوى باتت معه قادرة على

مقارعة قوات كبيرة نسبيا. ويشير متابعون للشأن الأمني إلى أن المجموعات المسلحة التابعة للفصائل السلفية الموجودة في ليبيا، لا يمكنها تهديد الحدود الجزائرية بسبب التفوق العسكري الكبير الذي تملكه القوات الجزائرية والقدرات التقنية الكبيرة للجيش، لكن التدريبات هي تحضير ضروري لمواجهة أسوأ الاحتمالات وتأمين الحدود.

وبرمجت هيئة أركان الجيش الوطني الشعبي مع قيادة القوات الجوية وقياد الدرك الوطني، تدريبات تشارك فيها قوات متخصصة في مكافحة الإرهاب تابعة لقيادة القوات الخاصة وقيادة القوات البرية وقيادة النواحي العسكرية الرابعة، السادسة والثالثة، وقيادة القوات الجوية وقيادة الدرك الوطني. وكشف مصدر عليم أن التدريبات التي بدأ التحضير لها جزئيا منذ شهر نوفمبر الماضي، تتواصل على مدى 6 أشهر، في مواقع وعرة تتشابه مع جبال تسيلي أزجر والصحراء الموجودة على الحدود مع ليبيا وشمال مالي. وكشف مصدر أمني رفيع أن قيادة الجيش غيرت، في العامين الأخيرين، من برامج تدريب العسكريين من ضباط وصف ضباط على مواجهة جماعات مسلحة في الصحراء، وتنفيذ

عمليات في الصحراء وظروف القتال ضد العصابات في مناطق مفتوحة وفي مواقع صحراوية جبلية، بالإضافة إلى تدريب كل الطيارين على العمل الطويل في الصحراء .[1]

المطلب الثالث:المقاربة الأمنية الجزائرية لمواجهة أزمات الساحل الإفريقي.

1_**الآليات الجزائرية في التعامل مع أزمة الطوارق**:على الرغم من أنّ طوارق الجزائر ليست لديها مشكلة مع النظام الجزائري الذي قام برسم لتعزيز و توطيد الطوارق الرحل بهدف إدخال عنصر الطوارق كعنصر فعال ضمن العناصر المشكلة للمجتمع الجزائري من خلال مجموعة من التشريعات التي تهدف إلى حماية

التراث و الثقافة المحلية الطوارقية و ترقيتها و كذلك مجموعة من القوانين و القرارات الاقتصادية ذات الطابع السياسي.

الأزمة الطارقية واقعة في دولتي جوار مالي و النيجر، [2] بالنظر الالتزام الجزائر بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الجوار قامت الجزائر بمجموعة من المبادرات المع طرفي النزاع سواء ثنائية أو متعددة الأطراف بين طرفي النزاع لمعالجة الأزمة:

1_اللقاءات التنسيقية بين رؤساء و مسؤولي دول المنطقة و أهم ما تمّ في هذا الإطار عقد قمة جانت جنوب الجزائر يومي 08 و 09/سبتمبر1990 التي تعتبر مرحلة أولى معبرة عن رغبة البلدان المعنية

---

[1]جريدة الخبر عدد يوم 2011/04/16

http://www.elkhabar.com/ar/politique/439853.html

[2]حسين بوقاره ، "مشكلة الأقلية الطارقية و انعكاساتها على الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي"، **مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية** ، الجزائر ، العدد7،نوفمبر،2008.ص7

بمشكلة الطوارق في عدم اللجوء للقوة وهو الذي يمكن ان يعزز استقرار المنطقة كلها ، ضم اللقاء الجزائر ، مالي، النيجر ليبيا.[1]

2_الوساطة الجزائرية في النزاع الطوارقي_ المالي:أول ما قامت به الجزائر هو اتخاذ موقف بهدف للحفاظ على الوحدة الترابية لمالي و ضمان عدم تهميش سكان الطوارق،وقد استفادت الجزائر المنعقدة في 1991/01/6 التي رفضتها فرنسا بحجة عدم مشاركتها في صياغتها،حيث واجهت الجزائر صعوبات في حل الأزمة في مالي كادت أن تعصف بمبادرات الجزائر في حل الأزمة.

فعدم احترام الطرفين للاتفاقيات المبرمة بينهما كان يؤدي في كل مرة إلى الاضطراب مجددا التدخل الجزائر عل خط الوساطة بسرعة لوعيها بخطورة النزاع على أمنها القومي.

_ الوساطة الجزائرية في النزاع الطوارقي النيجيري:بذلت الجزائر أكثر منذ بداية الأزمة في النيجر كافة مجهوداتها من اجل حل المشكلة بطريق سلمية و دون تدخل قوى أجنبية عن المنطقة و تحملت الجزائر عبئ الهجرات المكثفة للمواطنين النيجريين نتيجة النزاع المسلح بعد أنّ تحملت مختلف الهجرات السابقة الناتجة عن الجفاف الذي عرفته المنطقة.

و على العموم يمكن تفسير المقاربة الجزائرية في التعامل مع أزمة الطوارق بناءا على :أن امن الجزائر مرتبط بأمن دول الصحراء .المقاربة الطارقية في حد ذاتها ، فالطوارق و إن كانوا لايردون

[1] محند برقوق ، "الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية و الحسابات الخارجية" ، **مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية** ، الجزائر ، العدد07،نوفمبر 2006،ص03

إلحاق الضرر بسيادة مالي و النيجر إنما إقامة نظام فيديرالي، أو إدماجهم في الحياة السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية كما الحال لدى طوارق الجزائر.[1]

2_الإستراتيجية الأمنية لمواجهة الإرهاب و الجريمة المنظمة في منطقة الساحل:

اتخذت الجزائر مجموعة من الآليات الأمنية فقد عاود النظام الجزائري التركيز على الصحراء الكبرى بعدما أهملها خلال الأزمة الأمنية التي مرت بها خلال العشرية السوداء في التسعينيات و في هذا الإطار قامت الجزائر ب:

*تدريب الجمارك و تأهيلها:شرعت مراكز التدريب التابعة للناحية العسكرية الرابعة بولايتي الاغواط وورقلة في تدريب عناصر الوحدات النشطة في الجمارك الجزائرية العاملة بالجنوب على الرمي بالسلاح الثقيل و المتوسط.و يدخل هذا البرنامج في إطار تحديث القطاع في بإستراتيجية عمل مشتركة مع كل من الجيش و قيادات الدرك و المديرية العامة للمن الوطني و تتضمن الإستراتيجية خطط عمل ميدانية مشتركة لمواجهة الجريمة المنظمة، في مقدمتها تهريب الأسلحة و المتفجرات و المخدرات، تحت إشراف قيادات

النواحي العسكرية للجيش الوطني الشعبي، [2] الذي يرتكز على رفع القدرات الجمارك القتالية في مكافحة شبكات التهريب المسلحة عبر الحدود و التي أكدت التحقيقات الأمنية صلتها الوطيدة بالجماعات الإرهابية.

[1]عبد النور بن عنتر، "الجناح الجنوبي للأمن القومي الجزائري في التسعينيات"، **مجلة شؤون الأوسط** ،ع.83،ص.82.
[2]مجلة الجيش ، العدد545،ديسمبر 2008، الجزائر ص ص 30 33.

*إجراء مناورات خاصة بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة :تقوم قيادات الدرك الوطني رفقة القيادة الجهوية الثانية لحرس الحدود، بإجراء مناورات في الولايات الحدودية الجنوبية الجزائرية لاختبار القدرات القتالية لحرس الحدود و تنويع الوسائل المستخدمة و تحديثها مع تطوير التجهيزات المستعملة للتصدي لهذه الظاهرة.

*تجهيز المطارات و الموانئ و المعابر الحدودية بإمكانيات متطورة:شرع في تجهيز المطارات الداخلية و الدولية و الموانئ و المعابر الحدودية بإمكانيات متطورة تسمح لهم باكتشاف أي محاولة لإدخال الأسلحة أو مواد صناعة المتفجرات المحظورة.[1]

*تستعين القوات البرية ووحدات الدرك الوطني في الجنوب بمعدات حديثة دخلت الخدمة مؤخرا وتسمح بالرؤية الجيدة ليلا وكشف السيارات المموهة و الأشخاص المختبئين في الصحراء.كما أن الشرطة القضائية للدرك الوطني تم مؤخرا بكلاب من ألمانيا و بلجيكا من" فوج سينو تقني"

لمكافحة الجريمة المنظمة بالولايات و الاستعانة بها في قضايا المخدرات و التهريب و اكتشاف الأسلحة و المتفجرات حيث استفادة كل ولاية ما بين 5 أفواج الكلاب المروضة من فصيلة الراعي الألماني و البلجيكي

*القيام بإصلاحات جذرية في صفوف الأمن الوطني :باشر جهاز الأمن منذ بإجراء إصلاحات جذرية للارتقاء بمستوى عمله من محاربة الجريمة المنظمة، إذ أكد المدير العام للأمن الوطني بأن جهاز بصدد تطبيق البرنامج المسطر من رئيس الجمهورية لتغطية كامل التراب الوطني بمؤسسات الأمن الوطني.

[1] جريدة النهار الجديد 17، جانفي 2011

*إنشاء معهد وطني للدلالة الجنائية و علم الإجرام:استحدثت قيادة الدرك الوطني مؤخرا ، معها وطنيا للأدلة الجنائية و علم الإجرام.و إنشاء مركز عمليات وطني و أخر إقليمي:أنشأت رئاسة أركان الجيش الوطني الشعبي مركز عمليات و بنى موحد لمكافحة الإرهاب، إذ تم وضع مخطط عمل امني و عسكري جديد دخل حيز التنفيذ منذ منتصف جوان2009.

*مراقبة فجائية للتشكيلات الأمنية عبر مراكز الشرطة ليلا تفاديا لأي انزلاق و تصعيد من خطر القاعدة.تكوين حرس الحدود و تأهيله و الذي هو بمثابة الحزام الوطني الأول للتراب الوطني.

*التنسيق و التعاون بين مختلف المؤسسات الأمنية : الوقاية من جريمة المنظمة و الإرهاب أو مكافحتها تعاون وثيق بين مختلف هيئات الوطنية ذات الاختصاص وهو ماتجسد من خلال التوقع على اتفاق تعاون بين الجمارك و الدرك الوطني في شهر ماي 2008.و إقامة مركز الانتظار و الترحيل المهاجرين غير شرعيين.[1]

على المستوى الخارجي:

*إقامة معاهدات قارية معاهدة منظمة الاتحاد الإفريقي 1999 حول منع الإرهاب و مكافحته ، وخطة عمل الاتحاد الإفريقي حول منع مكافحة الإرهاب في إفريقيا ، وميثاق معاهدة مؤتمر منظمة الاتحاد الإفريقي عام 1999 حول منع و مكافحة الإرهاب.

[1]مجلة الجيش، العدد 545،أكتوبر 2008.ص ص 18.19

إذ بعد اجتماع قادة مخابرات دول المغرب العربي، منتصف شهد فيفري 2009 بموريتانيا قرر تشكيل لجنة عليا لبحث عدم الاستقرار في منطقة الصحراء و نفوذ الجماعات الإرهابية و العصابات الإجرامية فيها.[1]

*التعاون و التنسيق الثنائي مع دول المنطقة و القوى الكبرى :فيما يخص التنسيق مع دول المنطقة قامت الجزائر بعدة لقاءات و اجتماعات تنسيقية حول سبل مكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة ، وفي هذا الإطار احتضنت ندوة وزارية تنسيقية تجمع دول الساحل حول طاولة النقاش، بمشاركة وزراء خارجية لكل من بوركينافاسو،ليبيا ،مالي، موريتانيا، النيجر، تشاد 2010/03/15 وهذا بعد الضغوطات الفرنسية مقابل إطلاق سراح إرهابيين يشكلون خطرا كبيرا على المنطقة. [2]

[1] جريدة النهار الجديد ،12 جافني 2011.

[2] Frédérique charillon:politique étranger،nouveaux regards références inédrites،France.2002.pp407.4017.